

أزمة القروض المنزلية

في أميركا .. ضجة عالمية للتستر

على المسؤولية

محمد عبد الخالق*

الوطنية لتلك الدول التي تحتاج الى بنى اساسية ضخمة تستهلك النصب الأكبر من السيولة النقدية المتوفرة في منطقتنا وعدم تورط البنك والبنوك في المسائل التي تمس الأمن السياسي أو الاقتصادي للمنطقة والمغامرة بتقويض الطابع المحلي كحركة التنمية في بلادنا العربية والخليجية .

إذا على الدول التي تخلق لنفسها أزمات اقتصادية وتسعى لتصدير تلك الازمات الى دول مستقرة ماليا وتنمويا أن تراجع نفسها وتتجنب خلط الأوراق والايحاء بأن اية مشكلة تواجه اقتصادات تلك الدول ستعكس سلبا بالضرورة على الاقتصاد العالمي رغم ان كل المتحدثين في هذا الشأن كانوا يضغطون في نهاية حديثهم على وجود حالة من الغموض والضبابية في الأسواق العالمية يصعب قياس تأثيرها بالكامل حسب تصريح اليستر دارلنغ وزير المالية البريطاني يوم السبت ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧ ، وقد لقي ملاحظاته هذه الى اللجنة الدولية للسياسات النقدية والشؤون المالية خلال الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن وهو نفس الاجتماع الذي ألقى فيه العساف ملاحظاته ايضا والملاحظتان اللتان تم توجيههما في اجتماع واحد توضحان اختلاف التوجهات الاقتصادية بين الدول كل وفق مصالحه وهو أكبر تأكيد على ان اضطرابات الأسواق العالمية لا تخرج عن ذات الألعاب والمؤامرات السياسية التي تدور تحت المنضد لتصدير الازمات في حالة حدوثها الى دول ليست بحاجة لاستقبالها فإذا كانت حالة الجشع للربح لدى بعض البنوك الاميركية دفعتها الى الاقراض بفوائد عالية جدا لتمكين بعض الاميركيين ممن لا يملكون ضمانات اقراض كافية من شراء منازل بالحصول على هذه القروض عالية الفائدة مما أدى الى بروز المشكلة فإن هذا الوضع لا يحدث مطلقا في بنوك الدول الخليجية والسلطنة على وجه الخصوص فالمقترض العماني يقدم تفصيلات يدخله السنوي قبل الحصول على القرض ثم يضع البنك المقرض هذه المعلومات للدراسة والتمحيص قبل منح القرض مما يجعل الفائدة مزدوجة بين البنك والعميل اللذين يجنيان فائدة مزدوجة لعملية الاقراض العقاري في حدود مقبولة لهما ولاوضاع السوق على نحو عام .

وإذا كانت البنوك الاميركية التي واجهت مشكلة الديون السميعة عالية المخاطر قد لجأت الى بيع تلك الديون الى مؤسسات مالية اخرى مما زاد من رقة المشكلة بتوزيعها على صناديق تحوط منتشرة خارج الولايات المتحدة وداخلها ايضا فإن مثل هذه الممارسات أو لنقل المقامرات المالية لا تحدث في اسواقنا ومصارفنا الوطنية ومن ثم لا يحدث الأثر النفسي الذي يؤدي الى موجات بيع مذعورة في اسواق الاوراق المالية لدينا .

لكن علينا ان نكون حذرين وأن نتعلم من تجارب المصارف الأخرى التي تلجأ الى المخاطرة العالية لتعظيم مكاسب سريعة دون النظر الى العواقب الوخيمة المؤجلة ودون أن يفت في عضدنا ذلك الضجيج المتعالي والمشوش من اولئك الذين يريدون تحميل العالم كله ونحن منه مسؤولية مهاترات مالية لم تكن طرفا فيها بل ويريدون الإيحاء بأن العالم كله مقبل على فواتر واقتصادية تشبه (تسونامي) في عالم الاضطرابات المناخية فلا نرى الهدف من وراء ذلك إلا احداث مزيد من التوتير في الأسواق المالية العالمية لتختفي بذلك المؤامرات المالية التي حاكتها بعض البنوك الاميركية التي لا تجد من يحميها للعقاب والمحاسبة الشديدة بدلا من مساعدتها على ترويج تحليلاتها التنبؤية السلبية للاضرار بمناخ المال والاعمال في العالم كله .

تراجع في الصادرات اليابانية الى الولايات المتحدة الامر الذي ترك بصماته على حركة تعاملات بورصة طوكيو . وعلى العكس في بورصات الدول المصدرة للنفط مثلا حيث يظل الطلب على النفط مرتفعا على نحو يضمن عدم حدوث ركود يذكر ، وكل ما نراه هو تكثر الولايات المتحدة في تعديل نظام سعر صرف الدولار وهذا التلكؤ يظهر من خلال عدم مبادرة سلطات النقد الاميركية الى رفع سعر الفائدة على الدولار لتحسين أسعاره في اسواق الصرف بالطبع هذا التلكؤ له ما يبرره لدى المسؤولين الاميركيين حيث إن استمرار انخفاض الدولار يخدم الاقتصاد الأميركي بقدر ما يضر بالاقتصادات الأخرى .

وقد لاحظ بعض الخبراء أن البنوك المتعاملة الاميركية الى رفع سعر الفائدة على الدولار في سوق الرهن العقاري في اميركا قد لجأت الى المضاربة بأسعار النفط لتعويض خسائرها في مجال قروض العقارات وهو الأمر الذي يدفع اسعار النفط الى الصعود دون أن تكون الأسواق بحاجة الى زيادة انتاج الدول المصدرة وقد دأب الاختصاصيون في الشؤون النفطية وبخاصة في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على الاعلان عن هذه الحقيقة في مواجهة قادة الدول المستهلكة الذين يضغطون لزيادة الانتاج وتحميل الدول المصدرة أعباء فوق طاقتهم . إذا هو صراع المصالح والاعيب الساسة والاقتصاديين في الدول الغربية على وجه الخصوص هي التي تؤثر في اسواق النفط واسواق المال واسعار الصرف استنادا الى القوة التي تتمتع بها اقتصاديات تلك الدول وإذا كان هناك من البنوك الأوروبية من اعلن عن خسائر وربطها بأزمة القروض عالية المخاطر في قطاع التمويل العقاري بالولايات المتحدة فإن هذا الربط فيه نظر حيث الخسائر قد يكون مردها فروق سعر الصرف بين اليورو والدولار وليس مردها أزمة التمويل العقاري الاميركية فالبيورو في أعلى مستوياته أمام الدولار مما أدى الى تراجع شديد في الصادرات الأوروبية التي ارتفعت اثمانها بشكل واضح قياسا بالمنتجات الأميركية المقومة بالدولار وليس غريبا ان نجد مع هذه الحالة بنوكا مثل بنك (أي كي بي إنداستري) الالمانى يتوقع خسارة بين ستمائة الى سبعمائة مليون يورو خلال العام الحالي مما دفع الحكومة الالمانية الى التدخل لمساعدة البنك وحمائته من انهيار وشيك .

والشيء نفسه يقال عن خسائر الاقتصاد الياباني بسبب الارتفاع الكبير للين مقابل الدولار مما أدى إلى انعكاس نفسي سلبى على المستثمرين اليابانيين الذين بادروا الى سحب اموالهم من الولايات المتحدة وهو الأمر الذي زاد من الضغوط على أسعار صرف الين صعوبا الى اقصى معدلاته امام الدولار اما الشيء المؤسف في ذلك فهو أن تلجأ الدول الكبرى الى الضغط على اقتصاديات الدول الاقل حجما في اقتصادياتها مثل الدول المصدرة للنفط والغاز وذلك عن طريق استخدام الأذرع القوية لتلك الدول الصناعية الكبرى ونقصه بد هنا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على وجه الخصوص حيث دأب البنك والصندوق على التدخل في الشؤون الداخلية للدول لتعديل هيكليتها الاقتصادية على نحو قد لا يتلاءم مع خصوصياتها وظروفها التنموية والأمنية ، الأمر الذي دفع وزير المال السعودي ابراهيم العساف في اجتماع محافظي البنك والصندوق مؤخرا الى لفت انتباه البنك والصندوق الى عدم التدخل في خصوصيات الدول العربية أو التعرض لمسائل هي من اختصاص الأمم المتحدة وحدها داعيا (العساف) البنك والصندوق الدوليين الى مساندة مساعي النهوض والتنمية في العالم العربي ومنطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه الخصوص واحترام التوجهات الاستراتيجية

حين يصاب الاقتصاد الاميركي بنزلة برد ، فإنه يتعين على اقتصاد العالم كله ان يشعر بالصداع ويمسك رأسه ويتألم ، فهل هذا معقول؟ ربما يكون ذلك التصور مصدره اميركا نفسها، وربما تكون التقارير الاقتصادية (واحدة الاتجاه والرؤية) يههما ان تبرز هذه المعادلة او التبعية الملزمة لأن من صالح الاقتصاد الاميركي على الدوام ان يربط اقتصادات العالم كلها به ويلزمها بالدوران في فلكه، تماما كما ان التنظيرات السياسية كلها تتكلم باسم ما يسمى بـ (المجتمع الدولي) ذلك المصطلح الذي يتردد على ألسنة الساسة والدبلوماسيين الاميركيين صباح مساء حين يريد هؤلاء الساسة او الدبلوماسيون ان يروجوا لقضية تخدم المصالح الاميركية بشكل مباشر او غير مباشر. ربما على الصعيد السياسي يكون ذلك الربط من نوع (كلام ابن عم حديث) اي ان الكلام ما هو الا كلام وليس بالضرورة ان يترجم الى واقع عملي، وفي مجال السياسة قد يصح ذلك اما في مجال الاقتصاد فالمسألة تختلف، حيث ان البعد النفسي يلعب دورا مهما في صيرورة عالم المال والاعمال وعلى الأخص قطاعات البنوك وأسواق المال.

وإذا اخذنا مثالا على ذلك كان هذا المثال هو ما يدور من حديث حول مشاكل قروض الاسكان في الولايات المتحدة ومتاعبها، ومحاولات التقارير الاقتصادية المتدفقة من اتجاه الغرب ان تؤكد ان الاضرار التي يتعرض لها قطاع الائتمان العقاري في الولايات المتحدة سوف تتسحب بالضرورة على الوضع المالي العالمي، ولكن من حقنا ان نطرح سؤالا هنا: هل صحيح تأثرت اسواق المال في الخليج او في السلطنة تحديدا بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة كما تزعم (تقاريرهم)؟ والاجابة بصرحة هي بالنفي اذ ان الاوضاع المالية في الخليج لم تتأثر بالرهن العقاري في اميركا بقدر ما تتأثر مثلا بأسعار صرف الدولار الاميركي وهي الاسرار المتدهورة في الوقت الراهن، ويترك هذا التدهور آثاره بشدة على اقتصادات الخليج التي تبيع سلعتها الاساسية (النفط) مقاومة بالدولار بينما تشتري من دول ومناطق اقتصادية تتعامل بغير الدولار مثل الين الياباني او اليورو او اليوان الصيني وكلها عملات تشهد ارتفاعا ملحوظا في مواجهة الدولار كل يوم تقريبا، مما يلحق خسائر ملموسة باقتصاديات الخليج.

لكن لنعود إلى مسألة قروض العقارات ونطرح سؤالا آخر: ما علاقة قروض الاسكان في الولايات المتحدة بقروض الاسكان في السلطنة وما وجه التأثير والتأثر بينهما؟

في الواقع نحن لا نلنم تأثرا ولا تأثيرا بعكس الرؤية الغربية عموما والاميركية خصوصا، فالاقراض العقاري في السلطنة يسير على نحو طيب ويشهد استقرارا ملحوظا في حركة التعاملات وهذا النوع من القروض يقدم خدمات جلية للمواطن العماني الراغب في امتلاك مسكن ولا يمكنه دفع ثمنه بشكل فوري ويقوم البنك المانح للقرض بإجراء الاحتياطات والضمانات اللازمة لتأمين عودة أمواله ، وبذلك يظل هامش المخاطرة بأموال البنك ضيقا إلى حد كبير وفي حدود لا تؤثر في مجمل العملية الائتمانية وإذا كان الاقتصاد الاميركي قد عانى تباطؤا بسبب أزمة الرهن العقاري فقد ألمح عدد من الخبراء الاقتصاديين إلى أن هذه الأزمة ستظل محصورة داخل الولايات المتحدة الاميركية صاحبة المشكلة ، لكننا نعقد ان تمدد هذه الأزمة الى خارجها قد يكون ذا تأثير محدود على بعض الدول التي قد تتأثر صادراتها الى الولايات المتحدة نتيجة ضعف القدرة الشرائية لدى الشرائح الاميركية التي تضررت بأزمة الرهن العقاري كما هو الحال في اليابان على سبيل المثال التي تباطأت معدلات النمو فيها نتيجة

ان على الحكومة الكوبية التعاون مع الدول الصديقة للحفاظ على امن منطقة الكاريبي . يجب ان يتألف الجيش البري الكوبي من اربع قيادات على مستوى الالوية. تتولى هذه القيادات الاربعة توفير القيادة والسيطرة على الاحتياطي الاستراتيجي كما يمكنها القيام بالعمليات الخارجية. ان المهمة الاخيرة ستكون المقدمة للمشاركة في قوات حفظ السلام الدولية. وتتبع كل قيادة اقليمية عدة وحدات عسكرية مؤلفة من افواج مدرعة وآلية ومشاة ومدفعية. وبالإضافة الى القدرات القتالية التي يتمتع بها كل لواء فان لديه القدرة على تقديم المساعدة والخدمات القتالية مثلا الشرطة العسكرية والنقل والهندسة والاستخبارات وغيرها. يمكن ان تتألف قوات الاحتياط من الالوية الاربعة اعلاه اضافة الى فوج مدرع وآخر آلي وفوج محمول. هذه القوات الاحتياطية على المستوى الاستراتيجي ستتمتع على صغر حجمها بفعالية قتالية جيدة لا تختلف عن القدرة الحالية. ويجب ان تتوفر للجيش قوته الاحتياطية وهي تتألف حاليا من اربعة عشر لواء (يمكن اصغارها الى ثمانية) يحلق كل لوائين مع القيادات الاربعة الموجودة في الجيش الجديد، ويمكن تشكيل وحدات الهندسة بعد حل وحدات الدفاع الجوي الملحقة بالجيش حاليا. ستعاني كوبا من نقص كبير في البنى الاساسية الاستراتيجية لفترة عدة سنوات بعد التغيير .

ان القيادات الاربعة يجب ان تحتوي على وحدات هندسية ويمكنها (اي القيادات) ان تشكل وحدات خاصة مسؤولة عن تطوير البنى الاساسية الحالية او اصلاحها (مثلا الطرق والسكك الحديدية والموانئ) ويمكنها المساهمة في اعمال المساعدة في حالة حدوث الكوارث الطبيعية. اما الاسطول فيجب ان يدمج القوتين البحريتين الحاليين وهما (الاسطول وحرس السواحل). هذا الاجراء سيقصم من العمل الروتيني، ستكون مهمة الاسطول الاولى السيطرة على السواحل (ومنها منع التهريب)، وهذا يستدعي القيام بدوريات مكثفة هناك، خاصة مضيق فلوريدا والمنطقة الشمالية الغربية من كوبا وقناة باكاتان والمياه الجنوبية والمياه المشتركة مع جامايكا وهايتي.

هذا يتطلب توفر زوارق كبيرة (مائة قدم) تتوزع على القواعد البحرية الست بالإضافة الى وجود زوارق صغيرة (ثمانين قدما) تتولى حراسة الموانئ وتقوم بعمل الدورية في اربخيل الجزر في الساحل الشمالي الاوسط

وقبالة الساحل الجنوبي. ويجب توسيع قدرات الرادارات الحالية لضمان السيطرة على السواحل وتقديم المعلومات الضرورية للقيادة المركزية. اما سلاح الجو فيسكون بحاجة الى طائرات اعتراضية وقدرات رادارية اضافية لتقديم المعلومات الضرورية عن الاجواء الكوبية. تتوفر حاليا لدى السلاح الجوي الكوبي خمسون طائرة من طراز ميج ٢١/ وعشرون ميج/ ٢٢ وثلاث طائرات ميج/ ٢٩. وإذا اخذنا بنظر الاعتبار التطورات الجديدة بعد التغيير فان كوبا ستحتاج الى طائرات الميج/ ٢١ فقط للقيام بعمليات المراقبة والاستطلاع، وعلى الحكومة الجديدة زيادة اعداد هذه الطائرات والتخلص من البقية. وتتوفر اعداد كبيرة من المرحبات وهذه القوة ستكون ضرورية، خاصة للطبيعة الجغرافية لكوبا، بالإضافة الى عمليات مراقبة الاجواء. لن تحتاج كوبا الجديدة الى طائرات النقل الموجودة حاليا لكنها قد تحتاجها مستقبلا. ان الطبيعة الجغرافية لكوبا (تضاريسها وتبايعها) سيطلب استخدام جميع القدرات الجوية المتوفرة لمواجهة المستجدات على الساحة الداخلية والاقليمية، خاصة مواجهة الكوارث الطبيعية وعمليات التهريب.

وذلك قد يستدعي تشكيل فوج للمهام الخاصة. يوجد حاليا في كوبا ثلاثة جيوش برية واسطولان وقيادتان لسلاح الجو. الا انه يجب دمج هذه التشكيلات مستقبلا على غرار ماحدث في كندا في عام ٢٠٠٦ لمنع القوات المسلحة نوعا من الوحدة. وهذا يستدعي تحويل كل قيادة للجيش الى مقر قيادة اقليمي مشترك. اي ان ثلاثة مقرات اقليمية مشتركة ستكون مسؤولة من الناحية العملياتية عن الدفاع عن الاراضي والمياه والاجواء الكوبية، كما انها ستكون قادرة على المشاركة في عمليات الاغاثة من الكوارث الطبيعية. سيكون لكل قيادة اقليمية ثلاثة مقرات قتالية (مشابهة لما هو موجود في الولايات المتحدة) وهذه المقرات ستكون مجهزة للعمليات البرية والبحرية والجوية وقادرة على المساهمة في العمليات على المستوى الوطني وتقديم المعلومات الضرورية للقيادة المركزية. عند الحديث عن حجم القوات المسلحة الكوبية، علينا التفكير اولاً بمساحة كوبا وطول سواحلها. تبلغ مساحة كوبا مائة واحد عشر الف كيلومتر مربع وهذا يعني ان كوبا ستحتاج الى حوالي خمسين الف جندي (بالقياس الى ما تملكه الدول المجاورة) ويجب ان يكون لديها اسطول قادر على حماية سواحل كوبا والسيطرة على الحركة منها واليها. تملك كوبا اليوم اسطول يتألف من ثلاثة آلاف جندي وعددا من السفن

يتوانى عن مخالفة المبادئ الشيوعية كلما كان ذلك مناسباً له، وهو يقود جميع الأجهزة الحكومية والحزبية وبمعونة من اخيه راؤول. واصبح هذا الامر واقعا في عام ١٩٩٦ عندما سيطر الجيش الثوري على وزارة الداخلية. ان الجيش الثوري حاول جاهدا تجنب العنف في تعامله مع الناس.

القضية الاساسية هي ان كوبا الجديدة لن تستمر بدون تغير الجيش يجب ان يكون هناك جيش جديد الا ان هذا الجيش سيعتمد على الجيش القديم. ان بناء جيش جديد يتطلب تحليلا للاخطار وتأثيرات القدرات واجهت كوبا العديد من الاخطار (تقليدية واخرى ترتبط بمنطقة الكاريبي وبظروف القرن الحادي والعشرين) الاخطار الاولى تمثلت في احتمالات التدخلات الاجنبية او الحرب الاهلية او الانتفاض والتهريب والفساد والصراعات العرقية والكوارث الطبيعية (خاصة الاعاصير). ان كوبا لن تتعرض للغزو لكنها قد تتعرض الى صراعات عرقية او الانتفاضة اذا كانت عملية الانتقال الى النظام الجديد غير ناجحة. الا ان التهديد الأكبر الذي قد تتعرض له كوبا هو التهريب والفساد والكوارث الطبيعية وهي امور ليست بالجديدة. من القضايا الراهنة التي تواجهها حكومات الكاريبي هي الجرائم الانتقالية والتلوث و التهديدات البيئية الاخرى وقلة الموارد الطبيعية والعمالة واستخدام منطقة الكاريبي قاعدة للأعمال الارهابية ضد الولايات المتحدة. ان الجرائم الانتقالية تتركز حول التجارة غير المشروعة (ومنها بالبشر والاموال والأسلحة والمخدرات) من المتوقع ان تواجه الحكومة الكوبية الموقّعة قضية السيطرة على الاسلحة والعتاد.

ان على القوات المسلحة الكوبية وانطلاقا من التهديدات التي اشرفنا اليها سابقا ان تتحصل على الحد الأدنى من القدرات للسيطرة على الحدود البحرية والجوية والبرية والقدرة على التعامل مع الكوارث الطبيعية، خاصة الاعاصير. ويجب ان تمتلك تلك القوات سفنا خاصة للبحث والانقاذ وقدرات خاصة لمواجهة عصابات تهريب المخدرات، وعليها ان تضع بنظر الاعتبار المشاركة مستقبلا في قوات حفظ السلام الدولية لأنها ستكون احد السبل التي ستعين كوبا على الانخراط من جديد في العمل الدولي المشترك، خاصة في منطقة الاميركيتين. ويجب ان تكون هذه القوات قادرة ايضا على المساهمة في حفظ الامن الداخلي واذا ثبت ان وزارة الداخلية والشرطة لا تستطيعان ذلك، خاصة اثناء فترات الطوارئ.

ان القوات المسلحة ولكي تكون قادرة على تحقيق جميع هذه الامور عليها ان تعيد هيكلة نفسها واتيان بنية جديدة. ان الجيش الكوبي الحالي يستطيع ان يلعب دور الاساس و القواعد للبناء الجديد بمختلف اسلحته (اي الجيش البري قاعدة للجيش البري الجديد والقوة الجوية الحالية قاعدة للقوة الجوية الجديدة وكذلك الحال بالنسبة للاسطول). وبسبب اهمية الحدود البحرية يمكن الركوز الى تجربة حرس السواحل الكوبي الذي شاع في القرن التاسع عشر ان وزارة الدفاع الكوبية الحالية هي المسؤولة الآن عن رسم سياسات القوات المسلحة وهي وزارة يديرها عمليا الاخوان كاسترو. الا ان هذه الوزارة يجب ان تنتقل الى الادارة المدنية بعد حدوث التغيير واختيار رئيس منتخب للدولة. يتولى عادة جهاز الشرطة القضايا الامنية والجيش يتعامل مع التهديدات الخارجية، الاول يتبع وزارة الداخلية والثاني وزارة الدفاع. يجب ان تبعد وزارة الدفاع نفسها عن وزارة الداخلية، والاخيرين يجب ان تدار من قبل قادة مدنيين ومنتخبين وتكون مسؤولة عن جهاز الشرطة وأية اجهزة امنية داخلية اخرى، وتدار الاجهزة الاستخبارية العسكرية من قبل وزارة الدفاع في حين تعود ملكية الاجهزة الاستخبارية الاخرى الى وزارة الداخلية.

وبغض النظر عن النموذج الذي سيتبع في كوبا الجديدة (وزير دفاع مدني ورئيس هيئة اركان عسكري ، او هيئة اركان عسكرية مشتركة تعمل بإدارة مدنية) يجب ان ينخرط الكوبيون من عسكريين ومدنيين في ادارة الكليات التي ستقوى اعداد وتدريب العناصر الجديدة من المدنيين والعسكريين للعمل في المناصب الامنية ويجب ان تساهم بعض الدول مثلا اسبانيا واستراليا واليابان وبريطانيا وكوريا في تأهيل القيادات في وزارة الدفاع الجديدة. في الوقت نفسه يجب اختيار ضباط كبار للدراسة في كليات اركان في الدول الديمقراطية لمساعدة هؤلاء الضباط على استيعاب الظروف الجديدة (خاصة العمل تحت قيادة مدنية). ان الاستراتيجية الكوبية الجديدة يجب ان توفر قدرات محدودة في القيادة والسيطرة (وجود قيادة مركزية واحدة مشابهة الى القيادة الدفاعية الجوية لاميركا الشمالية الموجودة في جبل شايان في كولورادو. وهذه القيادة تصل اليها جميع تقارير الرادارات والمراقبة في قيادة على رؤية كل ما يجري في الاجزاء والمياه المحيطة بكوبا. كما يجب توفير موقع او مواقع بديلة في حالة تعرض القيادة المركزية لاي مكروه مثلا الكوارث الطبيعية. هذه القيادة تنقل اوامر العمليات الى القيادات الفرعية (في الاقاليم) سواء الخاصة بالدفاع عن الاراضي الكوبية او مواجهة الكوارث. كما